

المسألة القومية الكردية في أعقاب الحرب العالمية الأولى حتى استقلال العراق
(١٩١٨ - ١٩٣٢م)

أ.د. صلاح أحمد هريدي علي

قسم التاريخ والآثار المصرية والاسلامية -كلية الآداب -جامعة دمنهور/ جمهورية مصر العربية

الملخص:

تتناول هذه الورقة المسألة الكردية وتطلعاتها في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وموقف القوى العظمى منها ضمن العلاقات الدولية الجديدة في أعقاب الحرب من خلال عدة محاور تتطرق إلى المسألة القومية قبيل تأسيس المملكة العراقية وخلال فترة عشرينات القرن الماضي، كما ناقشت واقع المسألة القومية الكردية خلال عهد وزارتي نوري السعيد الأولى والثانية، وخاصة بعد توقيع المعاهدة مع بريطانيا، التي لم تحقق طموحات كل من نوري السعيد والكرد التي وجدوها خالية من الامتيازات التي وعدتهم بها بريطانيا، فرفعوا طلباتهم إلى عصبة الأمم في ١٨ أكتوبر ١٩٣٠م وهو الأمر الذي أثر على واقع الحركة التحررية القومية الكردية انطلاقاً من السليمانية وبارزان بقيادة الشيوخين محمود الحفيد والشيخ أحمد البارزاني.

الكلمات الدالة: كردستان، العراق، الشيخ محمود الحفيد، نوري السعيد، عصبة الأمم

المقدمة:

مع أن الشعب الكردي أحد الشعوب الأصيلة في منطقة الشرق الأوسط فإنه لم ينل حقوقه القومية كما نالها كل من أقرانه العرب والترك والفرس في أعقاب الحرب العالمية الأولى وانفراط عقد الدولة العثمانية، ولذلك فإن جذوة نضاله لم تنطفئ حتى في أحلك الظروف. صحيح أنها خفت أو ضعفت في أحيان لأسباب تخصهم، إلا أن تدافع العوامل الإقليمية والدولية نحو السيطرة وفرض النفوذ في منطقة الشرق الأوسط بما فيها كردستان كانت قوية، ورياحها عاتية على شعب مثل الشعب الكردي يعاني من التشتت والتفرق والضعف نتيجة قرون من الاحتلال المتتابع.

في ظل ذلك، حمل المخلصون منه حقوق وطموحات الشعب الكردي القومية طيلة الحرب العالمية الأولى وما بعدها بما امتلكوه من وسائل ثورية وتنظيمية قدر المستطاع ووفق

تطورات أحداث ذلك الوقت. وهذا البحث يناقش واقع المسألة القومية الكردية وتطلعاتها في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وموقف القوى الإقليمية والعظمى منها ضمن العلاقات الدولية الجديدة في أعقاب الحرب من خلال عدة محاور رئيسة تنطرق إلى المسألة القومية في ظل الاتفاقات الدولية الكبرى التي عقدت في أثناء الحرب وبعدها، قبيل وبعد تأسيس المملكة العراقية حتى حصول العراق على الاستقلال وانضمامه لعصبة الأمم سنة ١٩٣٢م، كما ناقش البحث واقع المسألة القومية الكردية خلال عهد وزارتي نوري السعيد الأولى والثانية، وخاصة بعد توقيع المعاهدة مع بريطانيا، التي لم تحقق طموحات كل من نوري السعيد والكرد التي وجدوها خالية من الامتيازات التي وعدتهم بها بريطانيا، وهو الأمر الذي أثر على واقع الحركة التحررية القومية الكردية انطلاقاً من السليمانية وبارزان بقيادة الشيخين محمود الحفيد والشيخ أحمد البارزاني ليكونا مركزاً بعد ذلك للحركة التحررية الكردية طيلة القرن العشرين.

وقد اعتمد البحث على عدد من المصادر الكردية المترجمة والعربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع لحلحلة هذه الإشكالية بموضوعية وأكاديمية. والله ولي التوفيق.

أولاً - واقع المسألة القومية الكردية في أثناء وعقب الحرب العالمية الأولى.

شهد القرن التاسع عشر الميلادي ظهور الشعور القومي للكرد الذي تُرجمت أدبياته في توجهات سياسية وثورات تحريرية ضد الدول التي كانت تحكم المناطق الكردية^(١)، ثم أخذت هذه المشاعر القومية تتطور بشكل أكبر مع أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بظهور الصحف والمجلات والجمعيات والنوادي السياسية والثقافية داخل المناطق الكردية وخارجها^(٢). في المقابل كان الصوت المناهض لتلك المشاعر القومية قوياً متمثلاً في الطورانية والمصالح الغربية في المنطقة. على الرغم من ذلك، لم يتوقف الكرد عن النضال بكل السبل نحو تحقيق مستوجبات حقوقهم القومية على أرض الواقع لتأتي الحرب العالمية الأولى بتداعياتها تفرض واقعاً جديداً، فهل سيكون للكرد بما معهم من رصيد قومي تعامل مع هذا الواقع الجديد وفق محدداته ومؤثراته؟

كان من بين ميادين القتال في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) مناطق كردية عديدة مع أنه لم يكن للكرد مصلحة في هذه الحرب، ولا لهم دولة خاصة بهم يدافعون عنها. جريرتهم أن أراضيهام كانت لا تزال تحت سيطرة الدولة العثمانية، وخدعت تحت دوافع دينية للاشتراك معها في الحرب ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا، وبالتالي لم تسلم منطقة كردية من الدمار في هذه الحرب^(٣).

وأثمن ما كان يُصبر الشعب الكردي على تلك المآسي والخسائر الوعود والآمال في التمكن من حقوقهم القومية الكردية على أرضهم الكردستانية، ولذلك قاتلوا الروس والمجموعات المنضمة معهم في شمال كردستان وشرقها وجنوبها، كما قاتلوا البريطانيين في جنوب العراق وجنوب كردستان، وتكلفت مجموعات عرقية ودينية مختلفة الولاءات خسائر فادحة على كل المستويات^(٤)، إضافة إلى الحزائيات التي لاتزال آثارها باقية حتى اليوم.

بل الأنكى من ذلك أن بعض القبائل الكردية دخلت في عراك مع نفسها نتيجة تعدد الولاءات بين الأطراف المتحاربة نتيجة أنشطة عملائهم في الميادين القتالية؛ ففي الوقت الذي نشط فيه عملاء الروس في شمال كردستان، نشط نظراؤهم الألمان شرق كردستان، والبريطانيون في جنوبها، حتى إن فاسموس قنصل ألمانيا في بوشهرأفلح في الحيلولة دون اتصال القوات الروسية بالقوات البريطانية مستعيناً بقبيلة السنجابي الكردية. واستطاع عملاء بريطانيا أن يوشوا قبائل كالهووروكوارنوهورمان، فقدموا لهم الذهب وقطعوا الوعود وحرصوهم على قبيلة السنجابي، ونجحوا في إقامة اتصالات مع الشيخ محمود^(٥) في نهاية الحرب. أما عملاء الأمريكان فكانوا المبشرين الذين لعبوا دوراً بارزاً.

كان من التداعيات السلبية للحرب العالمية على المسألة القومية الكردية، أن الحلفاء عقدوا في سنوات الحرب عدة اتفاقات دولية بينهم لم تضع في اهتمامها حقوق الكرد، بل كانت أرضهم (كردستان) محلاً لتقاسم النفوذ الدولي عليها^(٦). ومن ذلك اتفاق سري تم في أبريل/نيسان ١٩١٥ معترف باتفاقية الأستانة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا؛ نص على حق الأخيرة في الاستيلاء على المناطق العثمانية والمنطقة المجاورة لها، لاسيما بحر مرمرة والدردينيل وجزء من شاطئ آسيا الصغرى. ومقابل ذلك يتم ما يأتي^(٧):

- (١) تصبح إستانبول (القسطنطينية) مدينة حرة.
- (٢) ضمان حرية الملاحة والتجارة في منطقة المضائق.
- (٣) اعتراف روسيا بحقوق بريطانيا وفرنسا الخاصة في الأقاليم الآسيوية للدولة العثمانية، بما فيها الأراضي الكردستانية، على أن تُحدد هذه الحقوق بمقتضى اتفاق خاص.
- (٤) تخضع الأماكن المقدسة وشبه الجزيرة العربية لحكم إسلامي مستقل.
- (٥) تقبل روسيا ضم المنطقة الوسطى الحيادية في إيران والتي نص عليها الاتفاق الروسي البريطاني لعام ١٩٠٧^(٨) إلى دائرة النفوذ البريطاني وفي نفس الشهر تم التوقيع على اتفاق سري آخر بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، وإيطاليا وكان الهدف منه إغراء إيطاليا على الدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء^(٩).

٦) أن ينضم إلى فرنسا بلاد الشام وخليج الإسكندرونة وكيلىكيا ذات الأغلبية الكردية حتى جبال طوروس في كردستان.

٧) تحصل بريطانيا على نفوذ لها في مناطق محايدة من إيران بحيث تكون من ضمنها مناطق جنوب شرق كردستان لأنها ستشكل حاجزاً من جهة الشمال طريق الوصول إلى آبار النفط في غرب إيران، حيث توجد شركة النفط الأنجلو/ إيرانية التي وسعت أعمالها بسبب احتياجات بريطانيا للنفط في إدارة عمليات الحرب.

وكانت ظروف الحرب هي التي اضطرت بريطانيا موافقة روسيا في مطالبتها؛ بالرغم من خوفها من ذلك، فألمانيا متفوقة في جبهاتها الحربية في تلك الآونة، وفي قلب روسيا نفسها يوجد حزب موال للألمان، وبذلك تكون غرب كردستان ومنطقة واسعة من شمال كردستان دخلت حسب هذه الاتفاقية ضمن منطقة النفوذ الروسي، وأن جنوب شرق كردستان دخلت ضمن منطقة النفوذ البريطانية^(١٠).

ونلاحظ أنه لا يوجد أي اعتبار للحقوق القومية الكردية في هذه الاتفاقية، بل كان حرص كل دولة على تحقيق أكبر قدر من مصالحها في المنطقة دون الالتفات إلى شعوبها وأصحابها. فمع كون بريطانيا طرفاً فيها فإن بعض مسؤوليها لم يلق ارتياحاً لما تم التوصل إليه في اتفاقية الآستانة سائلة الذكر، فعمدت إلى مزيد من الدراسات والمقترحات لما يمكنها من نفوذ أكبر، وقد وضع ذلك فيما توصلت إليه لجنة بونس البريطانية تجاه كردستان بغية تشخيص المصالح البريطانية لمرحلة ما بعد الحرب في الدولة العثمانية، وتحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز تلك المصالح بوسائل سياسية^(١١).

وقد اتضح ذلك أكثر في اتفاقية سايكس/بيكو/سازانوف التي عُقدت في مايو/آيار ١٩١٦م بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، وكان مصير المناطق الكردية فيها على الوجه الآتي^(١٢):

١ - تحصل روسيا على مساحة كبيرة من شمال كردستان وتضمها إليها ضمن ما هو معروف بالمنطقة الصفراء. وهي أقاليم أرضروم، طرابزون، وان، بوليس، وتكون في غالبيتها كردستان المركزية العثمانية، وهذه المنطقة تبلغ مساحتها ٦٠٠٠٠ ميل مربع من البحر الأسود، ومنطقة الموصل، وأورمية^(١٣). واعترفت المعاهدة بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في الأماكن المقدسة بفلسطين^(١٤).

٢ - تحصل فرنسا على كل غرب وجنوب كردستان بالإضافة إلى أجزاء من شمال كردستان، تلك المناطق الغنية بالنفط، والتي ضمت إلى المنطقة الزرقاء الفرنسية^(١٥).

أما بريطانيا فلم تشمل منطقتها الحمراء أراضي كردستانية، وإنما اشتملت على أراضي عربية في جنوب العراق ممتدة غرباً إلى الأردن، وهو ما يرضي الداخل البريطاني، ومن ثم علت أصوات في الأوساط الحاكمة في لندن تنتقد اتفاقية سايكس/بيكو، وتعدّها لا تساوي شيئاً لحجم ثقل بريطانيا آنذاك، وقامت هذه الأصوات بتوبيخ السير مارك سايكس، وأعلنت غضبها عليه بسبب أن تقديراته لم تأت نتائجها متوافقة مع ما أصبحت عليه بريطانيا في الشرق الأوسط بعد الحرب، فقد وصف لويد جورج تلك الاتفاقية بأنها "أغبي وثيقة"، وعبر عنها كيرزن بعبارات مماثلة^(١٦)، ولذلك قام البريطانيون بإعداد مسودات اتفاقيات جديدة مع إيطاليا وفرنسا بشأن إعادة تقسيم آسيا العثمانية، في شكل يتناسب والوضع الذي تحتله بلادهم، وضحت من خلال هذه الاتفاقيات أن إصرار بريطانيا على مد نفوذها وسيطرتها على مناطق كردية واسعة، لاسيما بعد اندلاع الثورة الروسية البلشفية في أكتوبر/تشرين أول ١٩١٧م، وإعلان الحكومة السوفيتية هدنة مع الدولة العثمانية في ٥ ديسمبر / كانون الأول ١٩١٧م، وعقد معاهدة برست ليتوفسك في ٣ مارس/آذار ١٩١٨م، والتي نصت على أن تسحب روسيا قواتها من الدولة العثمانية إلى الجبهة الروسية من خط الحدود القائم بين الدولتين قبل اندلاع الحرب^(١٧).

ثم جاءت اتفاقية باريس عام ١٩١٨م بين بريطانيا وفرنسا في هذا الإطار، وتم التوصل فيها إلى تقسيم ما عرف بـ "مناطق العمل" في روسيا، حدد مجال النشاط البريطاني في مناطق كردستان وأرمينيا وجورجيا والقفقاس، ومن هنا بدأت السلطات البريطانية تعد عدتها وتدعم قواتها في بلاد ما بين النهرين للاستعداد للتقدم شمالاً من بغداد لتبدأ ما عرف بالاحتلال البريطاني لجنوب كردستان والتي ستأخذ طابعاً مغايراً نوعاً ما عما كان عليه الحال في ولايتي البصرة وبغداد^(١٨).

في ظل هذه التطورات تم التعامل الدولي مع المسألة القومية الكردية وتسييرها وفق مقتضيات نتائج الحرب لصالح المنتصرين، وقد بدى ذلك في عدد من الاتفاقيات التي شملها مؤتمر السلام الدولي، وليس فقط فيما ما هو مشهور بـ "اتفاقية سان ريمو San Remo" أبريل/نيسان ١٩١٩م، وسيفر أغسطس/آب ١٩٢٠م.

وفي مؤتمر السلام الدولي في فرنسا ١٩١٩م بباريس شرعوا في الحديث وللمرة الأولى عن الكرد في يناير وجاء في القرار ضرورة سلخ المستعمرات عن ألمانيا؛ لاعتبارات استراتيجية ولأجل حرية جميع الأمم وأمنها^(١٩). كما اتفقت دول الحلفاء الكبرى والمحايدة وللأسباب ذاتها بسلخ كردستان، وفلسطين وشبه جزيرة العرب من الإمبراطورية العثمانية وأعلن لويد جورج خلال المناقشة نفسها في ٣٠ يناير أنه ليست لدى بريطانيا أدنى رغبة في أن تصبح دولة الانتداب على

تلك الأراضي التي احتلتها مثل سوريا وجزء من أرمينيا، وهو يعتقد أنه لا يجوز القول نفسه عن كردستان وأجزاء من القوقاز رغم غناها بالموارد النفطية^(٢٠).

وفيما يتعلق بالقضية الكردية اقترح "لويدجورج" إعادة تقسيم جديد لكردستان، حيث أعطيت أجزاؤها الجنوبية لمنطقة نفوذ بريطانيا، والشمالية الغربية لفرنسا، والشمالية للولايات المتحدة وظلت كردستان الشرقية وحدها على شكل مقاطعة في إيران الشاهنشانية^(٢١)، كما عرضت وجهة النظر الكردية على مؤتمر الصلح لبت فيها وقدمها شريف باشا^(٢٢) في مذكرة بتاريخ ٢٢ مارس ١٩١٩م، بوصفه رئيساً للوفد الكردي في المؤتمر، وتم إعلان وثيقة المطالبات المشروعة للأمة الكردية، وانحصرت هذه المطالبات في تأسيس دولة كردية مستقلة وفق مبادئ تقرير المصير المعلنة في البنود الأربعة عشر للرئيس ويلسن^(٢٣).

لم يكن لمذكرة شريف باشا تأثير سياسي يذكر، فلم يول قادة مؤتمر الصلح أي اهتمام بهذه الوثيقة، ولا لصاحبها، لعدم وقوف أحد خلفه، يستوجب أن يعمل له حساب ولهذا السبب لم تحرك كلمة شريف باشا في مؤتمر باريس القضية الكردية قيد شعرة، بل إن هوارد سمّي شريف باشا ممثلاً للأتراك الليبراليين الذين لا يتحملون المسؤولية عن الحرب، والذين وقفوا في حقيقة الأمر إلى جانب وحدة أراضي تركيا ولذلك فشلت جميع محاولاته للقيام بدور في مؤتمر باريس^(٢٤)، وقد كان مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩م هو أول مؤتمر في تاريخ المؤتمرات الدولية يتم الإعلان فيه عن قوميات شعوب الشرق الأوسط بما فيها الشعب الكردي، ويستحق تدوين هذه الواقعة في التاريخ، وذلك أنها أشارت إلى الأهمية المتزايدة لظاهرة اجتماعية جديدة ومهمة^(٢٥).

بعد ذلك جاء مؤتمر أرضروم في أغسطس ١٩١٩م ليأخذ مسار مصير المسألة الكردية إلى وضع صعب على شعبها؛ حيث جاء في بيان هذا المؤتمر أن "ولايات أرضروم، وسيواس، وديار بكر، وخربوط، ووان، وبدليس هي جزء من الدولة العثمانية، لا يمكن سلخه أو تقسيمه تحت أية ذريعة كانت، ويأخذ المسلمون القاطنون في هذه الأراضي بالحسبان الخصائص العرقية والاجتماعية لكل مجموعة من المجموعات، التي تتألف منها الأمة، وهكذا فإن جميع هذه العناصر الإسلامية تعد نفسها إخوة ولدوا من أب واحد وأم واحدة"^(٢٦)، وقرر الآتي:

١ - أن جميع الأراضي العثمانية تعدو وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة.

٢ - في حالة تفكك الدولة العثمانية؛ على الأمة أن تقف صفاً واحداً ضد أي احتلال أو تدخل أجنبي.

79

٣) منح الاستقلال الذاتي للكرد في كردستان والتنويه بإمكان منحهم الاستقلال، إذا ما أثبت الشعب الكردي رغبته في ذلك الاستقلال الذاتي لكردستان، كما ورد في سيفر كان مشروطاً بتحفظات قوية وهي:

- استفتاء أهالي المنطقة الكردية فيما إذا كانوا يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية أم لا؟
- تعرض نتيجة الاستفتاء على عصبة الأمم حيث تقرر في ضوء ذلك ما إذا كان الكرد جديرون بالاستقلال أم لا؟
- إذا ما قررت عصبة الأمم جدارة الكرد بالاستقلال يبلغ ذلك إلى الدولة العثمانية التي عليها أن تنفذ قرارات عصبة الأمم في هذا الشأن، ولا يمانع الحلفاء عندئذ انضمام كرد ولاية الموصل للدولة الكردية المقترحة.

كانت اتفاقية سيفر واهية، ولم تكن لتطبق على غير حكومة السلطان وهي حكومة لم يبق لها من السلطان سوى الاسم بعد أن فقدت سيطرتها على أكثر مناطق الأناضول الشرقي، وقد وصف مصطفى كمال اتفاق سيفر بأنها حكم بالإعدام على الدولة العثمانية؛ ولذلك فقد رفضها واتهم كل من قبلها بالخيانة، ومنهم الصدر الأعظم، كما رفضها المجلس الوطني الكبير^(٣١) ودُعي لها السلطان محمد السادس لتوقيعها دون أن يكون له حق الاعتراض على بنودها^(٣٢).

لم يمض وقت طويل على معاهدة سيفر حتى تغير موقف الحلفاء، فبعد تقدم الحركة القومية التركية برئاسة مصطفى كمال واستيلائهم على المناطق الكردية التي كانت تشكل القسم الأكبر من مشروع الدولة الكردية المنشودة، وعدم استعداد الترك لإجراء المباحثات حول تنفيذ بنود معاهدة سيفر، والصراع التركي العراقي والبريطاني على ولاية الموصل الغنية بالنفط، ورغبة بريطانيا في أن تبقى هذه الولاية تحت سيطرتها، ومن ناحية أخرى كان لاقتراح الحركة الكمالية من السوفيت تأثير في تنصل الحلفاء عن تطبيق بنود المعاهدة إرضاءً للترك وإبعاداً لهم عن السوفيت، كما أنهم فضلوا وجود دولتين قويتين في تركيا وإيران لمواجهة الخطر السوفيتي، بدلاً من وجود دولة ناشئة، هذه جملة الأسباب التي أدت إلى أن تذهب جهود الكرد أدراج الرياح وتصبح ضحية للمصالح البريطانية والفرنسية^(٣٣).

إن الهدف نحو سلخ جنوب كردستان من الدولة العثمانية وإسناده إلى الجانب البريطاني، وكذلك إسناد غرب كردستان إلى الجانب الفرنسي كانت مرتكزات مهمة نحو أطماع الدولتين في تلك المناطق الكردية، فبالإضافة إلى أطماعهم فإن المسألة الكردية تمس

الدول الأوروبية الكبرى طالما أن كردستان تقع بجوار أرمينيا، وفي الوقت ذاته يرتبط مستقبلها بالنساطرة وبالكلدانيين المسيحيين، وتؤلف كردستان جزءاً من ولاية الموصل التي من المرغوب فيه وضعها تحت انتداب بريطانيا، وقد يكون هناك أشكال مختلفة لحل المسألة الكردية، منها وضع جزء من البلاد تحت حماية بريطانيا، وفرنسا وإذا لم يؤد ذلك إلى نتيجة فينبغي فصل كردستان عن الدولة العثمانية وجعلها تحت حكم ذاتي^(٣٤).

في النهاية وافقت الدول المتحالفة الكبرى، وبما أن هذه الدول قد اتفقت على اختيار صاحب الجلالة البريطانية منتدباً من جانبها على العراق، فإن عصبة الأمم توافق على شروط الانتداب التالية^(٣٥):

- المادة الأولى: يضع المنتدب في أقرب وقت على ألا يتجاوز ذلك السنوات الثلاث من تاريخ قيام الانتداب - قانوناً أساسياً للعراق - يُعرض على مجلس العصبة للمصادقة؛ فينشر بأسرع ما يمكن، وهذا القانون يسن بعد أخذ رأي الحكومة الوطنية وبين حقوق الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورغباتهم ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وتطوره إلى دولة مستقلة.

- المادة الثانية: يؤمن المنتدب للجميع حرية الضمير التامة وممارسة الشعائر الدينية بكامل هيئاتها وأشكالها شريطة أن تكون متفقة مع النظام العام، والأداب، ولا تفضل فئة على أخرى بتمييز في العراق بسبب الجنسية، أو الدين أو اللغة، وعلى المنتدب أن يشجع التعليم بلغاتها القومية، ولا يعكر على فئة حقوقها، ولا يعارض في إقامة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها لغتها الخاصة؛ شريطة ألا يخالف ذلك خطط التعليم التي تسنها الحكومة.

- المادة السادسة عشر: لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من إنشاء دولة مستقلة في إدارتها في المناطق الكردية إن شاء ذلك.

لوحظ أن الدولة المنتدبة وباسم عصبة الأمم لم تنص على شيء ملزم ومحدد فيما يتعلق بالشمال الكردي، بل تركت النص شبه غامض ويحتل عدة حلول للمستقبل، وأعطت المفوض الساحة لوحده حرية التصرف في المراحل القادمة، وفي ضوء الأحداث المتلاحقة لم تلزم مواد صك الانتداب حكومة بريطانيا المنتدبة بأية قيود ملزمة لها في سياستها إزاء العراق، فهي لا تمنعها من إعلان دولة ذات استقلال إداري في المناطق الكردية، لكنها لا تلزمها على ذلك، وتركت لها حرية التعاطي مع هذا الموضوع في ضوء مجريات المستقبل^(٣٦).

وهكذا، فإنه مع الإعلان عن قيام المملكة العراقية كانت المسألة الكردية قد خرجت من نطاقها المحلي والإقليمي إلى النطاق الدولي، وطيلة أحداث الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من مباحثات واتفاقات تسارعت عليها القوى الأوروبية الكبرى سعيًا للسيطرة عليها وعلى ثرواتها إرضاءً لمصالحهم الاستعمارية العدوانية دون إيجاد أي ثقلٍ لمواطنيها وأصحابها، وكأنها أرض بلا صاحب، ضاربينعرض الحائط بالوعود والتعهدات التي قطعوها على أنفسهم للشعب الكردي الذي كُتب عليه أن يخرج من عهدٍ إلى عهدٍ أشدَّ بؤساً وإحجافاً لحقوقه الوطنية والسياسية^(٣٧).

ولا يمكن أغفال أن الكرد قاموا بما قدر لهم أن يتحركوا فيه وفق إمكانياتهم في الجوانب السياسية مع مختلف الأطراف، وفي الجوانب الثورية ضد بريطانيا وحلفائها في المناطق الكردية، كما اتضح في ثورة الشيخ محمود الحفيد سنة ١٩١٩م وما تلاها من أحداثٍ ثورية متفرقة في بادينانا وعقرة وثورة العشرين^(٣٨). لكن لم تحقق تلك التحركات ما كان يرنو إليه الكرد نحو حقوقهم القومية لعدة أسباب، منها:

أن الدوافع كانت مزيجاً من الاضطهاد القومي والطموحات الشخصية لبعض الزعماء الكرد، وكذلك اصطباغ بعض التحركات بالطابع العشائري التي أدت إلى عدم اتحاد كل العشائر الكردية في هذا التحرك، ثم تأتي مناورات الدول الاستعمارية ودسائسها وأنشطتها لفرض نفوذها على المنطقة. كل ما سبق وغيره وضع المسألة القومية الكردية في مأزق جديد تدور رحى كل قسم منها مع الدولة التي ألحق بها، في تركيا الكمالية، وسوريا تحت سلطة الاحتلال الفرنسي، والجزء الشرقي كما هو مع إيران، ثم جنوب كردستان (ولاية الموصل) في طريقه إلى الإلحاق بالمملكة العراقية برعاية بريطانية.

ثانياً: المسألة الكردية بعد قيام الدولة العراقية:

تُوِّج الأمير فيصل ملكاً على العراق في ٢٧ أغسطس/آب ١٩٢١م في ظل رفض كردي وتخوف على مصالحهم من الانضمام إلى الدولة العراقية الجديدة كما ذكر برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق، حيث رفضت السليمانية وكركوك الاشتراك في الاستفتاء والتصويت لفصل ملكاً، وطالبوا بحكومة كردية لهم في جنوب كردستان^(٣٩).

لكن تطورات الأحداث السياسية والعسكرية السريعة في المنطقة لم تسمح بأن يُسمع الصوت الكردي؛ فأتاتورك نجح في الإطاحة بما تبقى من تشكيلات للدولة العثمانية من سلطنة وخلافة وبسط سيطرته على غرب وشرق الأناضول، ويسعى للشرعنة الدولية لتركيا الحديثة بما فيها شمال كردستان، ويدير مناوراته التفاوضية مع بريطانيا والاتحاد السوفيتي لضم جنوب كردستان (ولاية الموصل). ومن هنا بدى الموقف التركي متمسكاً بشمال كردستان في

مؤتمر القاهرة ١٩٢١م^(٤٠)، ثم جاءت لوزان لتفرض واقعاً تراجعياً ملحوظاً لما حققته المساعي الكردية في سيفر وغيرها.

في ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٣م عقدت معاهدة لوزان، التي عُدَّت بمثابة النهاية الرسمية لاتفاقية سيفر^(٤١). وجاء في المادة ٣٨ منها أن تتعهد الحكومة التركية بمنح جميع السكان الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحريتهم دون تمييز في العرق والقومية واللغة والدين، وفي المادة ٣٩ لن تصدر أية مضايقات بشأن الممارسة الحرة لكل مواطن عثماني لأية لغة كانت، إن كان ذلك في العلاقات الخاصة أو في العلاقات التجارية، أو في الدين أو الصحافة، أو في المؤلفات والمطبوعات من مختلف الموضوعات أو في الاجتماعات العامة.

يتضح من ذلك عدم الإشارة إلى الحقوق القومية الكردية في لوزان بإصرار تركي ورضى غربي تام، ويعد ذلك من وجهة نظر القانون الدولي خطوة إلى الوراء^(٤٢).

وبعد إقرار لوزان وتوزيع ما تبقى من أسلاب اتخذت عدة تدابير من أجل ترتيب البيت المسلوب، وضمان استقراره الأمني، وأسهمت عصابة الأمم في اللعبة الدولية حتى النهاية، عندما أقرت جملة ضمانات تتعلق بالأقليات القومية والدينية، وخصت الكرد ببعض هذه الضمانات كتعويض هزيل عما خسروه من مكاسب قومية وسياسية في معاهدة سيفر، وكان اللورد كيرزون وعصمت اينونو هما الممثلين الرئيسيين لبريطانيا وتركيا وكانت بريطانيا تطالب في هذا المؤتمر بحدود تزيد عن تخوم ولاية الموصل الشمالية في حين كانت تركيا تطالب بإعادة كل ولاية الموصل أو كردستان العراق إليها، وحدث نقاش انتهى إلى التوصل إلى أن تحتفظ تركيا بكافة أراضيها الأصلية ولم يرد ذكر للمسألة القومية الكردية، وبالتالي يكون هناك احترام للحقوق الثقافية والدينية للأقليات والقوميات^(٤٣)، وأمسّت فكرة استقلال كردستان بعيدة المنال^(٤٤)، وأصبحت كردستان مقسمة بصورة فعلية بين خمس دول أثبتت فيها الدولة العثمانية بأنها المستفيد الأكبر، وذلك بتمسكها بـ ٤٣٪ من أراضي كردستان، وحصلت إيران على ٣١٪ والعراق على ١٨٪، وسوريا على ٦٪، والاتحاد السوفيتي على ٢٪^(٤٥).

بذلك وضعت معاهدة لوزان نهاية للازدواجية في التعامل مع القضية الكردية فقد حسمت بريطانيا والدولة العثمانية رفضها لفكرة منح الكرد دولة خاصة بهم ولم تعد بحاجة إلى دعمهم ومساندتهم بعد انتصار الحركة الكمالية.

على ما سبق، سارت حركة ترسيم الحدود العراقية التركية مع ضرورة تعاون الجانبين على استقرار الأوضاع على جانبي الحدود، يقصدون بذلك القضاء على أية حركة ثورية كردية

سواء في شمال كردستان أم في جنوبها^(٤٦). وهذا محدد خطير على المسار القومي للكرد في حال تحركه الثوري، إذ ستعامل معه الحكومات التي تتقاسم أراضي كردستان على أنها حركات فوضى وشغب وإرهاب انفصالي لا بد من التكاتف للقضاء عليه.

ومع استقرار العلاقات البريطانية العراقية بعد تأسيس المملكة العراقية، ثم توقيع معاهدة ١٩٢٢م وبروتوكول أبريل/نيسان ١٩٢٣م الذي عدلت فيه بريطانيا إبقاء جنوب كردستان لاسيما السليمانية تحت هيمنة المندوب السامي البريطاني، وأصبحت لواء كبقية الألوية العراقية تديره وزارة الداخلية العراقية^(٤٧). وفي المواد العسكرية لاتفاقية ١٩٢٢م لمست المسألة الكردية فيما يختص بتعهد الجانب البريطاني بمساندة العراق عسكرياً للدفاع عن حدوده، ثم مساعدته في قمع الاضطرابات الداخلية، قاصداً بها الثورات الكردية^(٤٨).

وتأتي بعد ذلك تسوية مشكلة الحدود العراقية التركية المعروفة بـ (مشكلة الموصل) ١٩٢٥ - ١٩٢٦م لتكون خطوة للخلف تضاف إلى ما سبق حساب المسألة القومية الكردية بعد أن رتبت بريطانيا مصالحها ونفوذها في المنطقة مع فرنسا. ومن هنا جاء الاتفاق البريطاني التركي العراقي في يناير/كانون الثاني ١٩٢٦م لتقنين الحدود بين كل من العراق وتركيا، وتنسيق علاقات الجوار بين حكومتي البلدين بمشاركة الحكومة البريطانية المنتدبة^(٤٩). وقد تضمن الاتفاق بنوداً تتعلق بعلاقات حسن الجوار والتعاون في مواجهة أعمال النهب في منطقة الحدود. والمقصود به ضرورة التنسيق لمواجهة النشاطات والثورات الكردية المسلحة على طريقي الحدود، وإلى مسافة ٧٦ كيلو متراً داخل البلدين، تبدأ من حظ الحدود حسب المادة العاشرة.

كما نصت المادة السادسة من الاتفاق على أن: "يتعهد الفريقان بأن يقاوما بكل ما لديهما من الوسائل أعمال الأفراد والعصابات المسلحة التي تأتي أعمال الشقاوة والصوصية عند منطقة الحدود وتمنعها من اجتياز هذه الحدود". ولوحظ في هذه المادة أنها تنص على أن يقاوم الطرفان معاً أعمال العصابات المسلحة، ويتبادل كامل مشترك بينهما وليس كل فريق على حدة وداخل حدوده الدولية، ووقع المعاهدة نوري السعيد عن العراق، ورشدي بك نائب أزمير التركية، ولورنس تشارلس لندماي سفير بريطانيا في أنقرة^(٥٠).

أما عن موقف الكرد بعد معاهدة ١٩٢٦م العراقية/ البريطانية فقد كانت صفقة الحاق جنوب كردستان (ولاية الموصل) بالدولة العراقية الجديدة في ١١ يناير/ كانون الثاني ١٩٢٦م، وفي حينه برر عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء ذلك بأن عدم إقرار هذه المعاهدة معناه خسارة ولاية الموصل. وكانت هذه المعاهدة قد قررت استمرار الانتداب البريطاني لمدة خمس وعشرين

Yo

كما طالبوا المندوب السامي البريطاني في مضببتهم ضرورة تثبيت حقوق الكرد في المعاهدة الجديدة. لكن لم يلتف لهذه المطالب ولا لتلك المكاتبات. لذلك ساد الاستياء العام في صفوف الكرد، وشرعوا في تقديم عرائض الاحتجاج لكل من المندوب السامي وللملك فيصل، مؤكدين فيها على حقهم في الحصول على شكل من أشكال الحكم الذاتي وتشكيل حكومة كردية مستقلة^(٥٦).

لكن لم تلتف حكومة نوري السعيد لهذه التحركات، وشرعت مع بريطانيا في اتخاذ التدابير اللازمة تصاعدياً لاحتواء الغضب الكردي والأجواء المشحونة، من خلال تهدئة الكرد وتضليل الرأي العام عن طريق المشروعات الجزئية، وإطلاق البيانات والتصريحات حول تطمين الأمان القومي للشعب الكردي ولكن ظلت أيضاً قضية الحكم الذاتي لكردستان - العراق دون حل جذري بعد أن قمعت فكرة إقامة كردستان مستقلة بحد السيف والمناورات الإقليمية والدولية^(٥٧).

ازداد الوضع توتراً في كردستان، وازداد الحراك القومي الكردي سخونة؛ إذ لم يسكت الزعماء الكرد، حيث أرسل فريق من الزعماء الكرد عرائض وبرقيات إلى الملك فيصل وإلى المندوب السامي البريطاني يحتجون على عقد المعاهدة، وطالبوا عصبة الأمم بتنفيذ القرارات السابقة والخاصة بضرورة إنشاء دولة كردية، وذهب وفد من البريطانيين والعراقيين، وأكدوا معارضتهم للحكم الذاتي، وقد واجهت هذه الزيارات مظاهرات معادية في كردستان وخاصة في مدينة السليمانية مما جعل رئيس الوزراء العراقي "نوري السعيد" يتراجع في قراره، وأصدر إعلاناً يجعل اللغة الكردية في الأماكن التي يقطنها الكرد، وأن الحكومة عينت معاوناً خبيراً في الشؤون الكردية للألوية الشمالية لمدير الداخلية وأسست دائرة للترجمة لتشتغل خصيصاً بالشؤون الكردية، كما أنها عينت مفتشاً للمعارف للفتيش بصورة عامة المدارس في لواء السليمانية والمدارس الكردية في لوائي أربيل وكركوك. وكذلك اتخاذ التدابير لإحضار موظفين وضباط شرطة مسجلين لهم الاطلاع على اللغة الكردية لاستخدامهم في الأماكن الكردية. ولكن هذه الخطوات لم تمنع من تفجير الوضع في السليمانية وقد أنهت معاهدة ١٩٣٠م عهد الانتداب البريطاني على العراق وأصبح العراق دولة مستقلة، وقبل النقل الكامل من أيدي البريطانيين إلى أيدي العراقيين بدأ العهد الجديد يعمل على أن يشعر الناس بوجوده في كردستان العراق^(٥٨).

العراق^(٥٨).

كان المفروض أن تجري الانتخابات البرلمانية في صيف ١٩٣٠م، كي يستطيع البرلمان عقد اجتماعه في سبتمبر من ذلك العام للتصديق على المعاهدة المذكورة، وقد صمم المواطنون

الكرد في السليمانية على مقاطعة هذه الانتخابات؛ حيث دُعي نحو ثلاثين وجيهاً من وجهاء السليمانية إلى الاجتماع بسراي الحكومة في السليمانية لانتخاب الهيئة التفتيشية لانتخابات المجلس النيابي الجديد، واذ بجمهور يتجمع حول السراي يقذف الحجارة على الوجهاء المذكورين، لقد بدأت الحركة الجماهيرية بإضراب جماهيري شامل تعطلت فيه السوق والمدارس وتوقفت الأعمال في السليمانية كلها حيث تحول الاضراب العام إلى تظاهرة كبيرة اشتركت جماهير السليمانية والطلبة فيها بحماس وهذه الحركة تسجل نقطة انعطاف في الحركة الكردية، إذ سجلت تحولاً عميقاً في الحديث، تحدث حركة وطنيه يقوم بها الحرفيون، والطلبة، والكادحون، والتجار الكرد، ولأول مرة في التاريخ الكردي ينفرد المثقفون الحرفيون الكرد بتصدر حركة شعبية بدلاً من رجال الدين والأمرء، لقد جاءت قوات الشرطة بعد أن شكا المتصرف أمر المتظاهرين لإنقاذ الموقف وقد جاءت هذه القوات واشتبكت مع الجماهير الكردية بالرصاصة، والتي أسفرت عن قتل أربعة عشر من الأهالي، وجندي واحد، أما عدد الجرحى فقد تجاوز المائة من الطرفين وكانت نتيجة هذه الاشتباكات أن تأجلت الانتخابات إلى حين آخر^(٩٩).

ردت الحكومة على المعارضة الكردية إلى تأخير الانتخابات بسرعة إجراءاتها، وقد استؤنفت فعلاً الانتخابات بعد أسبوع من هذه الأحداث بشكل صوري مكن نواب السليمانية من الحضور إلى حفلة افتتاح اجتماع المجلس النيابي التي جرت أول أكتوبر/تشرين أول ١٩٣٠م. وعند عرض المعاهدة على مجلس النواب الذي كان قد جري انتخابه خصيصاً لإقرار المعاهدة من جانب حكومة نوري السعيد نفسها، وقد أقرها بالأغلبية ولم يعارضها إلا عدد محدود من النواب، أما في مجلس الأعيان فقد جري تمرير المعاهدة بأغلبية ١١ عضواً ومعارضة خمسة أعضاء^(١٠٠).

في ظل هذه الأجواء، كان الشيخ محمود الحفيد قد عاد من جديد واستأنف الكفاح المسلح ضد الحكومة العراقية المدعومة من بريطانيا، بسبب تعنتها أمام الحقوق الكردية، ورفضها تطبيق ما تم إقراره دولياً خلال العشرينات، وعدم سماعها لمطالب المتظاهرين الكرد في السليمانية وأربيل خلال شهر سبتمبر/أيلول ١٩٣٠م. ونجح حركة الشيخ محمود الحفيد من السيطرة على بعض المناطق الكردية في بنجوين وخورمال وشاندري في ٩ يناير/كانون الثاني ١٩٣١م^(١٠١).

في أثناء ذلك ثار الشيخ أحمد البارزني منطلقاً من منطقة بارزان وميرگه سور ضد حكومة نوري السعيد والقوات البريطانية. لكن لم تقو قوات كل من الشيخ محمد الحفيد والشيخ أحمد البارزني بإمكانياتهما المتواضعة من الصمود سوى بضعة أشهر أمام القوات العراقية المدعومة بالقوات الجوية البريطانية وتنسيق وتعاون إيراني تركي^(١٠٢).

هنا حاولت حكومة نوري السعيد أن يدب اليأس أمام أية تحركات كردية مستقبلية، حيث استخدمت الإعلام مراراً لتشويه سمعة وأهداف الانتفاضة البارزانية الأولى، إذ وصفت المقاتلين الكرد بالعصاة والمتمردين وقطاع الطرق، وقللت من حجم حركة الانتفاضة بأنها لا تعدو أكثر من حركة عشائرية بهدف عزل الانتفاضة عن محيطها الكردي، ثم تأليب العشائر الكردية الأخرى ضدها^(١٣).

إلا أن تطور الأحداث في جنوب كردستان عمومًا كانت تبرهن على استمرارية الحركة القومية الكردية مواصلة نضالها مع الحكومات العراقية المتعاقبة.

على أية حال، فإن المسألة القومية الكردية في عهد وزارتي نوري السعيد الأولى والثانية لم تكن أحسن حالا من سابقتها، فقد جوبهت تحركاتها من قبل الحكومة العراقية والقوات البريطانية إعلامياً وسياسياً وعسكرياً. ولم تستنفد المسألة الكردية من معاهد ١٩٣٠م وما تبعها شيئاً، بل على العكس لم تلتزم بما قرره عصبه الأمم في السابق. وإن كان من شيء وراء إقرار معاهدة ١٩٣٠م فهو أن بريطانيا فتحت الطريق أمام العراق لعصبه الأمم، وانتهى عهد الانتداب البريطاني بشكله العلني، ولم يعد هناك مندوب سامي بريطاني في العراق بل تحول إلى سفير بريطاني^(١٤).

أما عن موقف عصبه الأمم من الحقوق القومية الكردية، فوضح حينما رُشح العراق لعصبه الأمم ١٩٣٢م، حيث اشتط عليه ضرورة ضمان استمرار تمتع الأقليات في العراق بحقوقهم القومية، ولذلك دعا مجلس العصبة لجنة الانتدابات إلى وضع الشروط التي يمكن معها الاعتراف بانتهاء الانتداب، وفي ٢٨ يناير ١٩٣٢ تقدم إلى منضدة مجلس العصبة المركزيود ولي رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات تقرير بشأن الشروط العامة التي يجب استيفاؤها قبل إلغاء الانتداب، والضمانات التي ينبغي أن يتكفل بها وهذه الضمانات تتلخص في^(١٥):

أ) صيانة الأقليات العرقية، واللغوية، والدينية بجملة نصوص تدمج في تصريح يقضي به العراق أمام مجلس العصبة، ويتقبل الأصول التي وضعها المجلس فيما يتعلق بالضمانات التي تخص الأقليات، وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية لحفظ المصالح الأجنبية والامتيازات والاتفاقيات والعهود الدولية العامة والخاصة، وقد كانت أهم الشروط المطلوبة من العراق طبقاً لقرار العصبة في ٢٨ يناير ١٩٣٢م، كما جاء في: المادة الرابعة، تتضمن نظام الانتخاب تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية، أو اللغة، أو الدين، لا يخل بحق أي من الرعايا العراقيين لا في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالقبول في الوظائف العامة، والمناصب، ورئيس

الشرف، أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة، ولا يوضع قيد على حرية استعمال أي من الرعايا العراقيين لأية لغة فى العلاقات الخصوصية، أو فى التجارة أو فى الدين، أو فى الصحافة، أو المنشورات من جميع الأنواع أو فى الاجتماعات العادية، ورغمًا من جعل الحكومة العراقية اللغة العربية لغة رسمية، ورغمًا عن التدابير الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين الكردية والتركية تلك التدابير المنصوص عليها فى المادة التاسعة، ومن هذا التصريح يعطي الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفويًا أو كتابة أمام المحاكم. والمادة الخامسة تذكر أن للرعايا العراقيين الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية، أو دينية، أو لغوية يتمتعون قانونًا وفعلاً بنفس المعاملة والأمان الذي يتمتع بها سائر الرعايا العراقيين، ويكون لهم بوجه خاص نفس الحق فى أن يحفظوا، ويديروا، ويراقبوا على نفقتهم، وأن يؤسسوا فى المستقبل معاهد خيرية، أو دينية، أو اجتماعية، أو مدارس، وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية مع حق استعمال لغتهم الخاصة وممارسة دينهم فيها بحرية. وجاءت المادة التاسعة تنص على موافقة الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية فى الأقضية التي يسود فيها العنصر الكردي من ألوية الموصل، وأربيل، وكركوك، والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية، أما قضائي كفري وكركوك حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركمانى فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية إما الكردية أو التركية، كما توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين فى الأقضية المذكورة يجب أن يكونوا – إن لم تكن هناك أسباب وجيهة – ملمين باللغة الكردية أو التركية حسبما تقتضي الحال، ومقياس انتفاء الموظفين للأقضية المذكورة وإن كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر كما هو الحال مع سائر أنحاء العراق، فإن الحكومة توافق على ان ينتفي الموظفين كما هى الحالة إلى الآن، وعلى قدر الإمكان من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك الأقضية.

يتضح مما سبق، أن واقع المسألة القومية الكردية في بدايات عهد الاستقلال العراقي عن بريطانيا لم يكن أحسن حالا مما قبله، إذ قامت الحكومة العراقية بالدور المنوط بها من قبل السلطات البريطانية لصالح نفوذها على حساب أصحاب الحقوق الشرعيين. وعليه استمرت حالة الغليان القومي الكردي ليأخذ وضعًا جديدًا بعد ذلك بقيادة الزعيم الكردي ملا مصطفى البارزاني.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث يمكن الإقرار بالحقائق التاريخية الآتية:

أولاً - أن الوعي القومي الكردي ليس حديث عهد بمقررات تسويات الحرب العالمية الأولى، وإنما يعود إلى القرن التاسع عشر الميلادي، بما شهدته من تحركات سياسية وثورية تحريرية ضد الحكومات والدول التي كانت تحكم كردستان، لاسيما الدولتين العثمانية والفارسية.

ثانياً - دخلت المسألة القومية الكردية في رداء الخداع الإمبريالي الغربي خلال أحدث الحرب العالمية الأولى ومفاوضاتها بهدف كسب جانبهم حتى تتمكن القوى الغربية من بسط سيطرتها الاحتلالية للمنطقة. وقد انخدع عدد من القادة الكرد حيال تلك الوعود والآمال في حين كانت تُسبك خيوط مؤامراتها التقسيمية.

ثالثاً - سارت تحركات المسألة القومية الكردية بجناحيها السياسي والثوري المسلح ضد من يقف في وجه الحقوق القومية الكردية، حيث واجه الثوار الكرد بريطانيا وتركيا الكمالية وقوات جيش المملكة العراقية. لكن بسبب ضعف إمكانياتهم، وعدم مواكبتهم، وقلة خبرتهم في التنظيم والإدارة، لم تتحقق النتائج المرجوة التي كان يتوق لها الشعب الكردي.

رابعاً - يتحمل الداخل الكردي جزءاً غير قليل من مسؤولية مآلات البعد القومي الكردي في الثلث الأول من القرن العشرين بسبب الطابع العشائري، والنزاع القبلي، والأهواء الشخصية، وإعلاء البعض للمصالح الشخصية على حساب المصالح القومية العليا للكرد.

خامساً - اتضح أن السياسة وحدها لا تمكن أصحابها من حقوقهم المشروعة، فلابد من قوة عسكرية تحميها وتردع من يفكر في الاعتداء على هذه الحقوق. لاحظنا ذلك في ثورات الشيخ محمود الحفيد والشيخ أحمد البارزاني. وبالتالي لا يجب الانخداع نحو وعود وتعهدات من خصم.

سادساً - نتيجة لهذا الرصيد الكبير من النضال السياسي والعسكري للكرد أضحت بارزاني والسليمانية مراكز أساسية في حراك النضال الكردي المستقبلي بقيادة الملا مصطفى البارزاني.

ثبت المصادر والمراجع

- (١) باسيلي نيكيوتين، الأكراد، أصلهم، تاريخهم، مواطنهم، عقائدهم، عاداتهم، آدابهم، لهجاتهم، قبائلهم، قضاياهم، طرائف عنهم، قدم له المستشرق الشهير، لويس ماسينون، دار الروائع، بيروت ١٩٩٩م.
- (٢) جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، دار الرازي، بيروت ١٩٩٢م.
- (٣) حامد محمود عيسى (دكتور): القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (١٩١٤ - ٢٠٠٤) مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- (٤) حامد محمود عيسى (دكتور): القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي القاهرة، ٢٠٠٢م.
- (٥) حامد محمود عيسى (دكتور): المشكلة الكردية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢م.
- (٦) درية عونى: الأكراد. القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- (٧) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٤٠م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- (٨) سروة أسعد صابر (دكتور): كوردستان من بداية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية مشكلة الموصل ١٩١٤ - ١٩٢٦م دراسة تاريخية سياسية وثائقية. مؤسسة موكرياني، أربيل، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- (٩) سعاد رؤوف شير محمد (دكتور): نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥م، منشورات مكتبة اليقظة العربية - بغداد، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- (١٠) سعد بشير إسكندر (دكتور): من التخطيط إلى التجزئة سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان ١٩١٥ - ١٩٢٣م. بنكه ي زين، السليمانية، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- (١١) سمعان بطرس فرج الله (دكتور): العلاقات السياسية في القرن العشرين، الجزء الأول (١٨٩٠ - ١٩١٨م)، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٠.
- (١٢) صالح محمد حسن (دكتور): شريف باشا حياته ودوره السياسي ١٨٦٥ - ١٩٥١م. الدار العربية للموسوعات بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
- (١٣) صديق عثمان محو (دكتور): العامل الخارجي ودوره في إخماد الانتفاضات الكردية دور بريطانيا في إخماد انتفاضتي بارزان الأولى والثانية ١٩٣١ - ١٩٤٥م نموذجاً، منشورات وزارة الثقافة والشباب بإقليم كردستان العراق - أربيل ٢٠١٠م.
- (١٤) عبد الرحمن صالح إدريس البياتي (دكتور): الشيخ محمود الحفيد "البرزنجي" والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام ١٩٢٥م. تقديم د. كمال مظهر أحمد، بنكه ي زين، السليمانية ٢٠٠٧م.

- (١٥) عبد الستار طاهر شريف (دكتور): الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨ - ١٩٥٨م. السليمانية، الطبعة الثانية ٢٠٠٧م.
- (١٦) عبد الفتاح البوتاني (دكتور): بدايات الشعور القومي الكوردي في التاريخ الحديث، منشورات الأكاديمية الكوردية - أربيل ٢٠١٩م.
- (١٧) عبد الفتاح البوتاني (دكتور): دراسات ومباحث في تاريخ الكورد والعراق المعاصر، دار سبيريز للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٧.
- (١٨) عبد الفتاح البوتاني (دكتور): الحركة القومية الكوردية التحريرية، دراسات ووثائق، تقديم د. خليل على مراد، دار سبيريز للطباعة والنشر، كوردستان العراق، دهوك، ٢٠٠٤م.
- (١٩) عبد المنعم الغلامي، ثورتنا في شمال العراق (١٤٣٧ - ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩ - ١٩٢٠م)، الجزء الأول. مطبعة شفيق بغداد، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.
- (٢٠) عثمان علي (دكتور): دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة ١٨٣٣ - ١٩٤٦م دراسة تاريخية وثائقية. دار التفسير أربيل، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- (٢١) عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- (٢٢) على تتر توفيق (دكتور): الحياة السياسية في كوردستان (١٩٠٨ - ١٩٢٧) ترجمة تحسين إبراهيم الدوسكي، مراجعة عبد الفتاح على البيوتاني، سبيريز، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠٠٧م.
- (٢٣) غانم محمد الحفّو وعبد الفتاح البوتاني (دكتوران): الكورد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١ - ١٩٥٨م. دار سبيريز دهوك، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- (٢٤) فاضل حسين (دكتور): مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية التركية. بغداد ١٩٦٧م.
- (٢٥) كمال مظهر (دكتور): دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية. مطبعة الحوادث، بغداد ١٩٧٨م.
- (٢٦) لازاريف: المسألة الكردية ١٩١٧ - ١٩٢٣م. ترجمه عن الروسية د. عبدي حاجي، دار الرازي بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م.
- (٢٧) لازاريف، المسألة الكردية ١٩٢٣ - ١٩٤٥م النضال والإخفاق، ترجمه عن الروسية د. عبدي حاجي، دار موكراني - أربيل الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- (٢٨) محمد إحسان (دكتور): كردستان ودوامة الحرب، دار الحكمة - لندن، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

(٢٩) محمد أمين زكي بك: خلاصة تاريخ كرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن. الجزء الأول، ترجمه عن الكوردية محمد علي عوني، منشورات الجمعية الكردية اللبنانية بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٣م.

(٣٠) محمود زايد (دكتور): دولة كردستان المستقلة والمؤمرات الغربية والإقليمية لإجهاضها، دار الرواق الأزهرى، القاهرة ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.

(٣١) محمود صالح منسي (دكتور): تاريخ أوروبا في القرن العشرين، القاهرة، ٢٠٠٥م.

(٣٢) مريم بغورة، التواجد البريطاني في العراق ١٩١٤ - ١٩٣٢م، بحث تكميلي لشهادة الماستر بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة - جامعة محمد خضير بالجزائر ٢٠١٥ - ٢٠١٦م.

(٣٣) نيرثار نعمان باجلوى (دكتور): الحركة القومية الكوردية التحررية في كردستان تركيا (١٩٢٧ - ١٩٣١م)، دار سيريز للطباعة والنشر، مطبعة حجي هاشم، أربيل، ٢٠٠٧م.

(٣٤) هوكر طاهر توفيق (دكتور): قومية بلا عنوان أو أسباب عدم تأسيس دولة كردية ١٨٨٠ - ١٩٢٥م. أربيل، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

Lloyd George; The truth about peace treaties. Vol (1-2), London, 1938. (٣٥)

Lloyd George; War Memories. Vol (5), London, 1936. (٣٦)

الهوامش:

(١) للمزيد ينظر: عبد الفتاح البوتاني، بدايات الشعور القومي الكوردي في التاريخ الحديث، منشورات الأكاديمية الكوردية - أربيل ٢٠١٩م. هوكر طاهر توفيق، قومية بلا عنوان أو أسباب عدم تأسيس دولة كردية ١٨٨٠ - ١٩٢٥م. أربيل، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

(٢) للمزيد عن ذلك ينظر: عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨ - ١٩٥٨م. السليمانية، الطبعة الثانية ٢٠٠٧م.

(٣) محمد أمين زكي بك: خلاصة تاريخ كرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن. الجزء الأول، ترجمه عن الكوردية محمد علي عوني، منشورات الجمعية الكردية اللبنانية بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٣م، ص ٢٣٣ - ٢٣٨.

(٤) سرور أسعد صابر، كردستان من بداية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية مشكلة الموصل ١٩١٤ - ١٩٢٦م دراسة تاريخية سياسية وثائقية. مؤسسة موكرياني، أربيل، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، ص ٥٦ - ٥٧.

(٥) ولد الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) سنة ١٨٨٢ م، في أسرة عُرفت بتوجهها الديني والتصوف، وظهرت بعد انهيار إمارة بابان الكوردية، وبرزت كأسرة متنفذة بعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩م)، وأسهمت الأسرة بناءً على دعوته في الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧ - ١٨٧٨م)، عندما قاد والده الشيخ سعيد مريديه في القتال، وكانت تلك المشاركة أول مشاركة للأسرة في الحياة السياسية المستندة إلى السمعة الدينية. حصل بواسطته على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وعلى عدد من القرى. زار إستانبول سنة ١٩٠٤م، مصطحباً نجله الشيخ محمود، ومنحه السلطان عبد الحميد الثاني الرموز الجفرية (الشيفرة) للاتصال برقياً في حالة حدوث طارئ في السليمانية، ويفسر هذا أن كبار موظفي الدولة أخذوا يتوددون إليه ويسعون لكسب رضاه. وقد عزز هذا مكانته الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في المنطقة. للمزيد حوله ينظر: عبد الرحمن صالح إدريس البياتي: الشيخ محمود الحفيد "البرزنجي" والنفوذ البريطاني في كوردستان العراق حتى عام ١٩٢٥م. تقديم د. كمال مظهر أحمد، بنكه ي زين، السليمانية ٢٠٠٧م. عبد الفتاح على البوتاني، دراسات ومباحث في تاريخ الكورد والعراق المعاصر، دار سيرنز للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٧، ص ٢٠٣.

(٦) للاطلاع على تفصيلات هذه الاتفاقات ينظر الفصل الثاني من كتاب "دولة كردستان المستقلة والمؤمرات الغربية والإقليمية لإجهاضها" للدكتور محمود زايد، منشورات دار الرواق الأزهرى، القاهرة ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م، ص ١٧٠.

(٧) سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية في القرن العشرين، الجزء الأول (١٨٩٠ - ١٩١٨م) الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٠م، ص ٤١٧ - ٤١٨.

(٨) أبرمت روسيا وبريطانيا اتفاقاً في ٣١ أغسطس/ آب ١٩٠٧م لتسوية أوجه الخلاف التنافس بينها في أواسط آسيا، أي في التبت وأفغانستان وإيران. ينظر: سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٩) محمود صالح منسي، تاريخ أوروبا في القرن العشرين، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٦.

(١٠) محمود زايد، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(١١) سعد بشير إسكندر، من التخطيط إلى التجزئة سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان ١٩١٥ - ١٩٢٣م. بنكه ي زين، السليمانية، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، ص ٥٢ - ٦٢. محمود زايد، مرجع سابق، ص ١٧١.

(١٢) سروة أسعد صابر، مرجع سابق، ص ٦٧ - ٧٤. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤١٨.

(١٣) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية، ص ٥٥.

(١٤) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص ٤١٩.

(١٥) المرجع نفسه. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ٤١٨.

(16) Lloyd George: War Memoirs, Vol, 5, London, 1936, P. 165. Lloyd George: The Truth about Peace Treaties, Vol. 2, London, 1938, P.1025.

(١٧) سعد بشير إسكندر، مرجع سابق، ص ٨١ - ٨٢.

- (١٨) محمود زايد، مرجع سابق، ص ١٥٩ - ١٦٠.
- (١٩) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (١٩١٤-٢٠٠٤م) مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٠١ - ١٠٢.
- (٢٠) سرور أسعد صابر، مرجع سابق، ص ١٣٥.
- (٢١) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص ١٠٦.
- (٢٢) شريف باشا: شغل مناصب إدارية في الدولة العثمانية، وترأس الوفد العثماني في مؤتمر فرساي، حيث تولى آنذاك عن مصالحاته كرئيس للوفد العثماني، وأعلن نفسه ممثلاً لكردستان، فقدم إلى مؤتمر الصلح مذكرتين باسم الكرد تتضمن مطالبهم (الأولى في ٢٢ مارس / آذار ١٩١٩، والثانية في ١ مارس / آذار ١٩٢٠) مع خارطة "كردستان المتكاملة". كما أجرى شريف باشا مع وفد الأرمن الطاشقانيين، حيث وجه معه بتاريخ ٢٠ يناير / كانون الأول ١٩١٩ بياناً مشتركاً إلى مؤتمر الصلح. للمزيد عنه ينظر: صالح محمد حسن: شريف باشا حياته ودوره السياسي ١٨٦٥ - ١٩٥١م. الدار العربية للموسوعات بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م. جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، دار الرازي، بيروت ١٩٩٢، ص ١٠٥).
- (٢٣) محسن محمد المتولي، مرجع سابق، ص ٩٩.
- (٢٤) جليلي جليل، مرجع سابق، ص ١٠٨.
- (٢٥) نفسه، ص ١٠٩.
- (٢٦) محمود زايد، مرجع سابق، ص ١٧٥.
- (٢٧) سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ٤٢٧.
- (٢٨) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، ص ١٤٩.
- (٢٩) لازاريف، مرجع سابق، ص ٢٠٠.
- (٣٠) درية عوني، الأكراد، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، ص ١٢٨ - ١٣٠. على تتر توفيق، الحياة السياسية في كردستان، ١٩٠٨ - ١٩٢٧، ترجمة تحسين إبراهيم الدوسكي، ومراجعة د. عبد الفتاح البوتاني، سيرز، مطبعة خاني، دهوك ٢٠٠٧م، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.
- (٣١) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص ١٢١ - ١٢٢.
- (٣٢) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤، ١٩٤٠م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص ١١٣ - ١١٤.
- (٣٣) على تتر توفيق، المرجع السابق، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.
- (٣٤) لازاريف: المسألة الكردية ١٩١٧ - ١٩٢٣م. ترجمه عن الروسية د. عبيد حاجي، دار الرازي بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م، ص ١٧١ وما بعدها. محسن محمد المتولي، المرجع السابق، ص ٩٧ - ١٠١.

- (٣٥) مريم بغورة، التواجد البريطاني في العراق ١٩١٤-١٩٣٢م، بحث تكميلي لشهادة الماجستير بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة - جامعة محمد خضير بالجزائر ٢٠١٥-٢٠١٦م، ص٣٩.
- (٣٦) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص١١٨، ١١٩.
- (٣٧) محمود زايد، مرجع سابق، ص٢٠٣.
- (٣٨) للمزيد عنها ينظر: عبد المنعم الغلامي، ثورتنا في شمال العراق (١٤٣٧- ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩- ١٩٢٠م)، الجزء الأول. مطبعة شفيق بغداد، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م. كمال مظهر، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية. مطبعة الحوادث، بغداد ١٩٧٨م.
- (٣٩) درية عوني، مرجع سابق، ص١٣١.
- (٤٠) للمزيد حول هذا المؤتمر ينظر: سيهانوك ديبو، القضية الكردية في مؤتمر القاهرة الإشكالية والأبعاد، منشورات دار نضرتي - القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٢١م.
- (٤١) محمد إحسان، كردستان ودوامة الحرب، دار الحكمة - لندن، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، ص٢٨.
- (٤٢) جليلي جليل وآخرون، المرجع سابق، ص١١٧.
- (٤٣) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص١٢٤.
- (٤٤) لازاريف: المسألة الكردية ١٩١٧- ١٩٢٣م، ص٢٧٩.
- (٤٥) نيرثار نعمان باجلوى، الحركة القومية الكردية التحريرية في كردستان تركيا (١٩٢٧-١٩٣١م) دار سيريز للطباعة والنشر، مطبعة حجي هاشم، أربيل، ٢٠٠٧، ص١٠٨.
- (٤٦) درية عوني، مرجع سابق، ص١٣٣.
- (٤٧) مريم بغورة، مرجع سابق، ص ٤٥- ٤٦. درية عوني، مرجع سابق، ص١٣٣.
- (٤٨) محسن محمد المتولي، مرجع سابق، ص١٢٧.
- (٤٩) فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية التركية. بغداد ١٩٦٧م، ص٦٧.
- (٥٠) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص١٢٦.
- (٥١) عبدالفتاح على البوتاني، الحركة القومية الكردية التحريرية، دراسات ووثائق، تقديم خليل علم مراد، دار سيريز للطباعة والنشر، كردستان العراق، دهوك، ٢٠٠٤، ص٦٧.
- (٥٢) عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م، ص٣٧.
- (٥٣) عثمان علي، دراسات في الحركة الكردية المعاصرة ١٨٣٣- ١٩٤٦م دراسة تاريخية وثائقية. دار التفسير أربيل، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م، ص ٣٩٤- ٤٢٣.

- (٥٤) سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥م، منشورات مكتبة اليقظة العربية - بغداد، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص ١٥.
- (٥٥) غانم محمد الحفّو وعبد الفتاح البوتاني، الكورد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١ - ١٩٥٨م. دار سبيري دهلوك، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، ص ٣٢ - ٣٣.
- (٥٦) غانم محمد الحفّو وعبد الفتاح البوتاني، الكورد والأحداث الوطنية في العراق ص ٣٣.
- (٥٧) عبد الفتاح على البوتاني، الحركة القومية الكوردية التحررية، ص ٦٧.
- (٥٨) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص ١٢٨ - ١٢٩.
- (٥٩) غانم محمد الحفّو وعبد الفتاح البوتاني، مرجع سابق، ص ٤٢ - ٤٣.
- (٦٠) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص ١٣٠.
- (٦١) غانم محمد الحفّو وعبد الفتاح البوتاني، الكورد والأحداث الوطنية في العراق، ص ٤٤ - ٤٥.
- (٦٢) لازاريف، المسألة الكردية ١٩٢٣ - ١٩٤٥م النضال والإخفاق، ترجمه عن الروسية د. عبيد حاجي، دار موكرياني - أربيل الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، ص ٢٦١. غانم محمد الحفّو وعبد الفتاح البوتاني، الكورد والأحداث الوطنية في العراق، ص ٤٥.
- (٦٣) صديق عثمان محو، العامل الخارجي ودوره في إخماد الانتفاضات الكردية دور بريطانيا في إخماد انتفاضتي بارزان الأولى والثانية ١٩٣١ - ١٩٤٥م نموذجاً، منشورات وزارة الثقافة والشباب بإقليم كردستان العراق - أربيل ٢٠١٠م، ص ١٤٥.
- (٦٤) نفسه، ص ١٣١، عبد الفتاح البوتاني، بحوث ودراسات...، ص ٧٩.
- (٦٥) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، ص ١٣٥ - ١٣٧.

پرسا نەتەومەیا کوردی د دووماهیێن جەنگی جیهانی ئێکێ هەتا سەرمەخوییا عێراق

(١٩١٨ - ١٩٣٢)

پوخته:

ئەف کاغەزا پشکداریی بەحسێ پرسا کوردان و ئارمانجێن وێ و هەلویستێ دەولەتێن زەهێز ژ قێ پرسێ چوارچووڤی پەیمەندیێن نۆی بێن ئێڤدەولەتیدا د دووماهیێن جەنگی ئێکێ بێ جیهانی دکەت، ئەو ژێ د چەندی تەمەزاندە کو گرنکی ب پرسا نەتەومەیا بەری دامەزراندنا شاهنشینا عێراق و د سالیێ بیستان ژ سەدی ١٩ ددەن، هەروەسا گەنگەشەیا کەتواری پرسا نەتەومەیا کوردان د سەردەمی و مزارەتێ نووری سەعید بێن ئێکێ و دووی دکەت نەخاسەمە پشێ ئیمزاکرنا پەیماننامەیی دکەل بەریتانیا، ئەو پەیمان خاوستا نووری سەعیدی و کوردان ژێ بجە نەئینای دەمی وان دیتی کو پەیمان ژ وان سوزین ژلای بەریتانیا قە هاتینە دان قالا یە! لەورا داخوارین خوە ل ١٨

نۆکتۆبەر ۱۹۱۸ بو کۆمەلا گەلان بلند کرن و ئەقە تشتە بوو کو کارتیکرنا خوە ل سەر کەتواری بزافا
 نەتەومییا کوردان هەبوو ئەو ژلای هەردوو شیخان مەحمودی حەفید و شیخ ئەحمەدی بارزانی هەتیە بەریاکرن.
 پەیشین سەرەکی: کوردستان، عراق، شیخ مەحمودی حەفید، نووری سەعید، کۆمەلا گەلان.

The Kurdish National Question in the aftermath of the First World War until the independence of Iraq (1918-1932)

Abstract:

This paper deals with the Kurdish question and its aspirations in the aftermath of the First World War, and the position of the great powers towards it within the new international relations in the aftermath of the war through several points that study the national question prior to the establishment of the Iraqi kingdom and during the twenties of the last century. It also discussed the reality of the Kurdish national issue in the ministries of Nuri al-Saeed. The first and second, especially after the signing of the treaty with Britain, which did not fulfill the aspirations of both Nuri al-Saeed and the Kurds, which they found devoid of the privileges promised to them by Britain, so they submitted their requests to the League of Nations on October 18, 1930, which affected the reality of the Kurdish national liberation movement starting From Sulaymaniyah and Barzan, led by Sheikh Mahmoud al-Hafid and Sheikh Ahmed Barzani.

Keywords: Kurdistan, Iraq, Sheikh Mahmoud Al-Hafeed, Nuri Al-Saeed, League of Nations